

الإعلام و الإعلان
الأستاذة الدكتورة/ هدى المصري
إن تطبيق الأسس والمعايير الفنية لسياسات
الجهاز القومي للتنسيق الحضاري والذي جاء
القرار الجمهوري بإنشائه محققا لأمال
المواطن المصري الطموح في أن تكون
مصر مهد الحضارة بالأمس ذات مستقبل
مشرق في الغد القريب. وفي إطار إيضاح
عناصر تلك الآليات التنفيذية للتطبيق
والمتابعة فإنه من الضروري مراعاة أحكام
الدستور والقوانين المكملة له، والقوانين
المصرية السارية وخاصة أن جميع القوانين
والتشريعات المعمول بها في الوقت الحالي قد
شملت العديد من المراكز القوة لتفعيله تطبيق
أسس التنسيق الحضاري، وإن كان تطبيق
بعض النصوص القانونية في حالة جمود
ويذكر هنا بعضا من هذه القوانين: قانون
التخطيط العمراني ولائحته التنفيذية قانون
تنظيم البناء ولائحته التنفيذية، وقانون
المجمعات العمرانية، وقوانين النقابات
المهنية، وقانون الأحوال المدنية، وقانون

الزراعة، وقانون الحكم المحلي، قانون رسوم
التوثيق والشهر، وقانون حماية الآثار، وقالوا
الضريبة على العقارات المبنية، وقانون
النظافة العامة إلخ-.....

ومن جانب آخر يظل الأمل في النقابات
المهنية وخاصة نقابة المهندسين والتي تعتبر
أكبر تجمع

مهني يضم العاملين في مجال الأعمار وأن
كان قانون المهندسين ولائحته التنفيذية يمثل
درعا أولا لحماية التنسيق الحضري بمصر
الا انه لم يحدث تطبيق متكامل لجميع المواد
المنصوص عليها بقانون النقابة أو لائحته
التنفيذية وكذلك اتحاد المقاولين المصريين.
كما إن نقابة الفنون التشكيلية ونقابة الصحفيين
ونقابة المحامين ونقابة المعلمين وغيرها لها
دور فعال وإيجابي عليها أن تؤديه.
ولا يمكن إغفال دور الجامعات والكليات
المصرية عامة وكليات الهندسة والعمارة
والتخطيط و الفنون التطبيقية خاصة والتي
تعتبر جميعها عنصر رئيسي في صياغة
طاقات شباب

اليوم فهم رجال الغد، رجال هنا معنى مجازى
يعبر عن سيدات ورجال مصر المستقبل.
وإنه لأمر واقع إن يكون جميع المهندسين
الاستشاريين والمكاتب الاستشارية وبيوت
الخبرة المصريين لهم الدور الإيجابي للتفاعل
مع واقع وجود الجهاز القومي للتنسيق
الحضاري وأيضاً المنظمات الغير
حكومية سواء الجمعيات العلمية أو الأهلية لها
أيضاً نصيب وافر لبذل الجهد
لنجنى ثمرات إنجازات تطبيق مفاهيم
لتنسيق الحضاري وتظل المؤسسات الحالية
بما تضم من مجموعات حريصة على
المشاركة السياسات من جانب وحريصة أيضاً
على تحقيق الحلم بأن تكون المعزوفة
الأوركسترا الية متكاملة الجوانب.
وبعد أن تم تقديم عناصر فريق العمل الذي
يرتبط تعاونياً مع الحوار القومي للتنسيق
الحضاري، يتبقى أعمدة العملة والقائمة على
ركيزتي الأعلام والإعلان وذلك بأن يتم:
١ - إعداد واقع الكتروني للحوار القومي
للتنسيق الحضاري.

2- إعداد قاعدة بيانات لجميع عناصر فريق العمل جملة وتفصيلا، حتى يكون هناك اتصال مباشر بين الجهاز القومي للتنسيق الحضاري من جانب ومعاونه من جانب آخر. إحياء قيمة التعاون والمشاركة ضرورة أساسية.

3 من خلال اجندة عمل يحدد عناصرها وكذلك المدة الزمنية اللازمة للانتهاء من أعمال الأجندة لتكن شهر او شهرين لإعلان برتوكول التعاون ودور كل مؤسسه سواء حكومية أو غير حكومية أو أفراد من جانب والجهاز القومي للتنسيق الحضاري من جانب آخر.

4- الإعلان عن ألا ارتباط الوثيق بين المصلحة الشخصية والصالح العام. فمن الواضح إن مفهوم الحفاظ على الصالح العام هو كسب حقيقي لاى شخص على حدة وكل الأشخاص مجتمعين،

إن غياب التنسيق الحضري قد تزامن مع فكر البعض في كيفية تحقيق مصلحة خاصة على سبيل المثال بناء أبراج بدل من مباني وفقا

للقوانين مرة ونصف عرض الشارع أو وفقا
لاشتراطات البناء الخاصة بحي مصر الجديدة
أو مدينة نصر على سبيل المثال... النتيجة
تدهور القيمة العقارية إى ضاعت المصلحة
الخاصة... والمصلحة العامة أيضا ضاعت
زادت الكثافات البنائية والكتابات السكانية
والكتابات المرورية وأصبحت المناطق حديثة
العهد بالعمران تأن من المشاكل الاجتماعية
والثقافية والاقتصادية والتعليمية.
5 ولذا فان الإعلام ضرورة واجبة لتفعيل
تطبيق الأسس والمعايير للسياسات التي
ينتهجها الجهاز القومي للتنسيق الحضاري
من واقع سياسة مستمرة في هذا الإطار.